برنامج الأمم المتحدة للبيئة

CBD/SBI/7/7

Distr.: General
1 July 2026
Arabic
Original: English

الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي

الهيئة الفرعية للتنفيذ

الاجتماع السابع

نيروبي، 4–12 أغسطس/آب 2026

البند 7 من جدول الأعمال المؤقت*

التقييم والاستعراض الثاني لفعالية بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها

التقييم والاستعراض الثاني لفعالية بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها**

مذكرة من الأمانة

أولا – مقدمة

1- في مقرره NP-5/5، قرر مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها إجراء التقييم والاستعراض الثاني لفعالية البروتوكول، استنادًا إلى العناصر ومصادر المعلومات الواردة في مرفق ذلك المقرر. وتتناول هذه العناصر مختلف جوانب تنفيذ البروتوكول، ويُعد التقرير الوطني الأول عن تنفيذ البروتوكول أحد المصادر الرئيسية للمعلومات، وكان موعد تقديمه في 28 فبراير/شباط 2026.

2- وطُلب إلى اللجنة الاستشارية غير الرسمية المعنية ببناء القدرات لتنفيذ بروتوكول ناغويا ولجنة الامتثال المنشأة بموجب بروتوكول ناغويا أن تعملا على نحو تكاملي وغير تكراري للإسهام في التقييم والاستعراض الثاني، وأن تقدما استنتاجاتهما لكي تنظر فيها الهيئة الفرعية للتنفيذ.

3- وفي الفقرة الفرعية 18 (أ) من المقرر NP-3/1، طُلب إلى الأمينة التنفيذية إجراء استقصاءات موجَّهة تستهدف جهات الاتصال الوطنية المعنية بالحصول وتقاسم المنافع، والسلطات الوطنية المختصة، ومستخدمي ومقدمي الموارد الجينية والمعارف التقليدية المرتبطة بها، بشأن التحديات المتصلة بتنفيذ البروتوكول، وذلك لتوفير مصدر إضافي للمعلومات في عمليات تقييم واستعراض فعالية البروتوكول في المستقبل.

4- وعلى النحو المطلوب في الفقرة الفرعية 7(ب) من المقرر NP-5/5، كلَّفت الأمينة التنفيذية بإجراء دراسة لتحديد النطاق بشأن الأسباب المحتملة والأسباب الجذرية الكامنة وراء التحديات التي تعوق التنفيذ الفعال لبروتوكول ناغويا

* CBD/SBI/7/1.

** صدرَت هذه الوثيقة دون تحرير رسمي، باستثناء مسودة المقررات الواردة في القسم الثالث.

والامتثال له، وبشأن السبل الممكنة لتعزيز تنفيذه، مع مراعاة التحديات الخاصة التي تواجهها الأطراف من البلدان النامية، بما في ذلك التحديات المتعلقة بوسائل التنفيذ. ومن المقرر إدراج الاستنتاجات الرئيسية للدراسة، حسب الاقتضاء، في سياق العناصر الخاضعة للاستعراض، بوصفها مصدرًا تكميليًا للمعلومات. كما أُجريت الاستقصاءات الموجَّهة المشار إليها في الفقرة 3 أعلاه، وحُلِّلت في سياق دراسة تحديد النطاق.

5- واجتمعت لجنة الامتثال في الفترة من 27 إلى 29 مايو/أيار 2026، واجتمعت اللجنة الاستشارية غير الرسمية في الفترة من 1 إلى 4 يونيو/حزيران 2026. ونظرت اللجنتان، على نحو تكاملي وغير تكراري،[1] في الوثائق التالية، وهي متاحة أيضًا لينظر فيها هذا الاجتماع:

(أ) الوثيقة CBD/SBI/7/7/Add.1، التي تتضمن تحليلًا للمعلومات اللازمة لإجراء التقييم والاستعراض الثاني لفعالية بروتوكول ناغويا فيما يتعلق بالعناصر من (أ) إلى (ط) الواردة في مرفق المقرر NP-5/5؛

(ب) الوثيقة CBD/SBI/7/7/Add.2، التي تتضمن تآزراً للآراء بهدف الاسترشاد به في إجراء استعراض أولي لإجراءات وآليات الامتثال بموجب بروتوكول ناغويا، وذلك للمساعدة في النظر في العنصر (ي).

6- الوثيقة CBD/SBI/7/7/Add.1 استندت إلى مصادر مختلفة للمعلومات، كما عُرضت وحُلِّلت في مختلف وثائق المعلومات التكميلية الواردة مباشرة أدناه والمتاحة للاجتماع بوصفها وثائق معلومات:

(أ) تحليل المعلومات الواردة من التقارير الوطنية والمصادر الأخرى من أجل التقييم والاستعراض الثاني لفعالية بروتوكول ناغويا؛[2]

(ب) دراسة لتحديد النطاق بشأن الأسباب المحتملة والأسباب الجذرية الكامنة وراء التحديات التي تعوق التنفيذ الفعال والامتثال، وبشأن السبل الممكنة لتعزيز التنفيذ؛[3]

(ج) تحليل المعلومات المنشورة في غرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع؛[4]

(د) تحليل الردود على الاستقصاء الموجَّه لغرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع؛[5]

(هـ) تحليل دعم بناء القدرات المتاح لتنفيذ بروتوكول ناغويا؛[6]

(و) تحليل الموارد المالية وتعبئة الموارد الداعمة لتنفيذ بروتوكول ناغويا.[7]

7- وعملاً بالفقرة 8 من المقرر NP-5/5، تتضمن هذه الوثيقة استنتاجات لجنة الامتثال واللجنة الاستشارية غير الرسمية (القسم الثاني). ويتضمن القسم الثالث مسودة توصيات لتنظر فيها الهيئة الفرعية.

[1] وفقًا لتوزيع العناصر الوارد في الوثيقتين CBD/NP/CC/5/4 وCBD/NP/CB-IAC/2026/1/2.

[2] CBD/SBI/7/INF/2

[3] CBD/SBI/7/INF/3/Rev.1

[4] CBD/SBI/7/INF/4

[5] CBD/SBI/7/INF/5

[6] CBD/SBI/7/INF/6

[7] CBD/SBI/7/INF/7

ثانياً – مساهمات من لجنة الامتثال واللجنة الاستشارية غير الرسمية بشأن التقييم والاستعراض الثاني لبروتوكول ناغويا.

8- فيما يتعلق بالعناصر من (أ) إلى (ط)، نظرت لجنة الامتثال واللجنة الاستشارية غير الرسمية في التقدم المحرز في التنفيذ، والبيانات المحدَّثة للمؤشرات (إطار المؤشرات الوارد في المرفق الثاني للمقرر NP-3/1)، فضلًا عن التحديات والأسباب الجذرية والسبل الممكنة لتعزيز تنفيذ بروتوكول ناغويا. وبناءً على ذلك، اتفقتا على النتائج والرسائل الرئيسية، وعلى إجراءات إرشادية يمكن اتخاذها، حسب الاقتضاء، على الصعيد العالمي أو الإقليمي أو دون الإقليمي لتعزيز تنفيذ البروتوكول، وذلك بوصفها مساهمتهما في التقييم والاستعراض الثاني.

9- وبالنسبة إلى العنصر (ي)، نظرت لجنة الامتثال في الوثيقة CBD/SBI/7/7/Add.2 وأقرت اللجنة بأن الخبرة المتراكمة حتى الآن بشأن إجراءات وآليات الامتثال كانت محدودة، وأنها لم تستكشف بالكامل الأدوات المتاحة لها على النحو المنصوص عليه في الإجراءات والآليات. وينعكس هذا الاستنتاج في المرفق الأول لهذه الوثيقة.

10- وترد المساهمات والاستنتاجات الكاملة للجنة الامتثال واللجنة الاستشارية غير الرسمية بشأن التقييم والاستعراض الثاني في تقارير الاجتماعات،[8] وقد تضمنت بعض أوجه التداخل في الرسائل الرئيسية والإجراءات المتعلقة بمختلف العناصر.

11- واستنادًا إلى مساهمات هاتين اللجنتين، يتضمن المرفق الأول للوثيقة النتائج والرسائل الرئيسية، في حين يقدم المرفق الثاني قائمة بالإجراءات الإرشادية التي يمكن اتخاذها على المستوى الوطني لتعزيز تنفيذ بروتوكول ناغويا، حسب الاقتضاء، استنادًا إلى الخبرات والدروس المستفادة، باعتبارها وسيلة لمعالجة التحديات المحددة.

12- والمساهمات التي قدمتها اللجنتان بشأن الإجراءات التي يمكن اتخاذها على الصعيد العالمي والإقليمي ودون الإقليمي لتعزيز تنفيذ البروتوكول شكّلت أساسًا لمسودة التوصيات الواردة في القسم أدناه. ويتضمن المرفق الثالث معلومات تتعلق بالموارد الخارجة عن الميزانية اللازمة لتنفيذ الطلبات الموجَّهة إلى الأمينة التنفيذية الواردة في مسودة المقرر.

ثالثاً – التوصيات

13- أُعدّت مسودة التوصيات الواردة أدناه استنادًا إلى التقييم والاستعراض الثاني، والاستنتاجات التي خلصت إليها لجنة الامتثال واللجنة الاستشارية غير الرسمية بشأنهما. وهي تتناول إجراءات استراتيجية لتعزيز الدعم لتنفيذ البروتوكول، بما في ذلك من خلال بناء القدرات وتنميتها، والآليات المالية، وتعزيز أدوات تبادل المعلومات، مثل غرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع. ومن المتوقع أن يُنظر في هذه التوصيات في إطار بنود جدول أعمال مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول ناغويا[9] التي ترتبط بها ارتباطًا وثيقًا، كما هو مبين في عناوين الأقسام أدناه.

ألف– التقييم والاستعراض لفعالية بروتوكول ناغويا[10]

14- قد تود الهيئة الفرعية اعتماد توصية على غرار ما يلي:

الهيئة الفرعية للتنفيذ

[8] الوثائق CBD/NP/CC/5/5-CBD/NP/MOP/6/3 وCBD/NP/CB-IAC/2026/1/4، على التوالي.

[9] وفقًا لجدول الأعمال المؤقت للاجتماع السادس لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول ناغويا (CBD/NP/MOP/6/1).

[10] البند 8 من جدول الأعمال المؤقت للاجتماع السادس لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول ناغويا.

توصي بأن يعتمد مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها،[11] في اجتماعه السادس، مقررًا على غرار ما يلي:

مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول ناغويا

1. *يرحب* بالمساهمات المقدمة إلى التقييم والاستعراض الثاني لفعالية بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها من جانب لجنة الامتثال المنشأة بموجب بروتوكول ناغويا واللجنة الاستشارية غير الرسمية المعنية ببناء القدرات لتنفيذ بروتوكول ناغويا، والمتمثلة في النتائج والرسائل الرئيسية، والإجراءات الإرشادية التي يمكن اتخاذها على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية لتعزيز تنفيذ البروتوكول؛[12]

2. *ويرحب أيضًا* بدراسة تحديد النطاق بشأن الأسباب المحتملة والأسباب الجذرية الكامنة وراء التحديات التي تعوق التنفيذ الفعال والامتثال، وبشأن السبل الممكنة لتعزيز التنفيذ؛[13]

3. *ويرحب كذلك* بالبيانات المحدَّثة للمؤشرات التي أُعدَّت استنادًا إلى إطار المؤشرات الوارد في المرفق الثاني للمقرر NP-3/1 A المؤرخ 25 نوفمبر/تشرين الثاني 2018؛[14]

4. *ويحيط علمًا* بنتائج التقييم والاستعراض الثاني، المتمثلة في النتائج والرسائل الرئيسية، والإجراءات الإرشادية التي يمكن اتخاذها على المستوى الوطني لتعزيز تنفيذ بروتوكول ناغويا،[15] وبالمقررات ذات الصلة الصادرة عن مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في البروتوكول؛[16]

5. *ويدعو* الأطراف، والحكومات الأخرى، والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، وأصحاب المصلحة والمنظمات ذات الصلة، بما في ذلك، حسب الاقتضاء، مراكز دعم التعاون التقني والعلمي الإقليمية ودون الإقليمية، إلى أن يأخذوا في الاعتبار نتائج التقييم والاستعراض الثاني في جهودهم الرامية إلى دعم التنفيذ الفعال لبروتوكول ناغويا؛

6. *ويذكِّر* الأطراف بأنه، لضمان تقاسم المنافع، يتعين على جميع الأطراف الوفاء بالتزاماتها بموجب بروتوكول ناغويا؛

7. *ويحث* الأطراف التي لم تقم بذلك بعد على اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان التنفيذ الكامل والفعال لبروتوكول ناغويا وتحقيق أهدافه؛

8. *ويدعو* الأطراف إلى أن تأخذ في الاعتبار الإجراءات الإرشادية المشار إليها في الفقرة 4 أعلاه في جهودها الرامية إلى تنفيذ بروتوكول ناغويا، حسب الاقتضاء ووفقًا للظروف والأولويات الوطنية؛

9. *ويحث* الأطراف على:

[11] الأمم المتحدة، *سلسلة المعاهدات*، المجلد 3008، رقم 30619.

[12] انظر الوثيقتين CBD/NP/MOP/6/3 وCBD/NP/CB-IAC/2026/1/4، على التوالي.

[13] CBD/SBI/7/INF/3/Rev.1

[14] انظر CBD/SBI/7/7/Add.1

[15] CBD/SBI/7/7، المرفقان الأول والثاني على التوالي.

[16] انظر المقرر --/NP-6 بشأن تعزيز تنفيذ بروتوكول ناغويا والمقرر --/NP-6 بشأن الآلية المالية والموارد.

(أ) وضع إجراءات واضحة وخطوة بخطوة بشأن الحصول وتقاسم المنافع، بما في ذلك تعريفات واضحة ونماذج أو استمارات أو قوائم مرجعية موحَّدة، ونشرها من خلال غرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع؛

(ب) إنشاء نقاط التفتيش التابعة لها وتشغيلها بالكامل، ونشر المعلومات التي تجمعها نقاط التفتيش أو تتلقاها من خلالها عن طريق غرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع، مع التذكير بأن أحكام المواد 15 إلى 17 من بروتوكول ناغويا تنطبق على جميع الأطراف؛

10. *ويدعو* الأطراف إلى ضمان المشاركة الكاملة والفعالة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في عمليات الحصول وتقاسم المنافع، بما في ذلك من خلال وضع بروتوكولات وإجراءات مجتمعية بشأن الحصول وتقاسم المنافع وفقًا للمادة 12 من بروتوكول ناغويا، وإتاحة هذه البروتوكولات والإجراءات من خلال غرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع كجزء من السجلات الوطنية، ويدعو المنظمات ذات الصلة إلى دعم الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في وضع البروتوكولات والإجراءات المجتمعية؛

11. *ويدعو أيضًا* الأطراف إلى إشراك منظمات المستخدمين وأصحاب المصلحة ذوي الصلة في عمليات الحصول وتقاسم المنافع، ويشجع منظمات المستخدمين وشبكاتهم على تيسير امتثال المستخدمين لمتطلبات الحصول وتقاسم المنافع، بما في ذلك من خلال وضع أدوات من قبيل تلك المنصوص عليها في المادتين 19 و20 من بروتوكول ناغويا، وإتاحة هذه الأدوات من خلال غرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع؛

12. *ويطلب* إلى الأمينة التنفيذية نشر نتائج التقييم والاستعراض الثاني والترويج لها لدى الأطراف، والحكومات الأخرى، والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، وأصحاب المصلحة والمنظمات ذات الصلة، بما في ذلك مراكز دعم التعاون؛

13. *ويطلب أيضًا* إلى الأمينة التنفيذية اقتراح منهجية لإجراء التقييم والاستعراض الثالثين لفعالية بروتوكول ناغويا، مع مراعاة نتائج التقييم والاستعراض الثاني والدروس المستفادة منهما؛

14. *ويطلب* إلى الهيئة الفرعية المعنية بالتنفيذ أن تنظر في المنهجية المقترحة المشار إليها في الفقرة 13 أعلاه في اجتماع يُعقد قبل الاجتماع السابع لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول ناغويا، وأن تقدم توصيات لينظر فيها مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في البروتوكول في اجتماعه السابع.

باء- تعزيز تنفيذ بروتوكول ناغويا[17]

16-قد تود الهيئة الفرعية أيضًا اعتماد توصية على غرار ما يلي:

الهيئة الفرعية للتنفيذ

[17] البند 9 من جدول الأعمال المؤقت للاجتماع السادس لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول ناغويا.

توصي بأن يعتمد مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها،[18] في اجتماعه السادس، عناصر مقرر،[19]، [20]على غرار ما يلي:

مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول ناغويا

أولا

بناء القدرات وتنميتها والتوعية

1. *يذكّر* بمقرره NP-5/3 المؤرخ 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2024، الذي اعتمد بموجبه خطة عمل بناء القدرات وتنميتها لبروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها، وبمقرره NP-1/9 المؤرخ 17 أكتوبر/تشرين الأول 2014، الذي اعتمد بموجبه استراتيجية التوعية بشأن البروتوكول؛

2. *يشجع* الأطراف، والحكومات الأخرى، والمنظمات ذات الصلة، بما في ذلك مراكز دعم التعاون التقني والعلمي الإقليمية ودون الإقليمية، التي تكون في وضع يسمح لها بذلك، على ما يلي:

(أ) توسيع جهودها الرامية إلى بناء القدرات لتنفيذ بروتوكول ناغويا، وفقًا للمادة 22 منه؛

(ب) أن تأخذ في الاعتبار النتائج والرسائل الرئيسية للتقييم والاستعراض الثاني لفعالية بروتوكول ناغويا، التي تشمل المجالات التي تحتاج فيها الأطراف إلى مزيد من الدعم، والإجراءات الإرشادية التي يمكن اتخاذها على المستوى الوطني لتعزيز تنفيذ البروتوكول؛[21]

(ج) تعزيز تبادل الخبرات وأفضل الممارسات وقصص النجاح والدروس المستفادة في تنفيذ بروتوكول ناغويا بين مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة المشاركة في عمليات الحصول وتقاسم المنافع، ووضع إرشادات، ولا سيما بشأن المجالات المحددة في النتائج والرسائل الرئيسية؛

(د) تعزيز وضع مبادرات إقليمية وعالمية لتيسير تبادل الخبرات والدروس المستفادة بين مختلف الجهات الفاعلة؛

(هـ) إنشاء أو تعزيز آليات تيسّر إقامة شراكات بين مستخدمي وموردي الموارد الجينية والمعارف التقليدية المرتبطة بها؛

(و) توثيق الدروس المستفادة وأفضل الممارسات وموارد بناء القدرات وتنميتها المتعلقة بتنفيذ بروتوكول ناغويا، وتقاسمها من خلال غرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع؛

(ز) دعم العمل المتعلق بنظم المعلومات التي يمكن أن تيسّر الحصول وتقاسم المنافع والامتثال لبروتوكول ناغويا، وجعل هذه النظم قابلة للتشغيل البيني مع غرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع، حسب الاقتضاء؛

[18] الأمم المتحدة، *سلسلة المعاهدات*، المجلد 3008، رقم 30619.

[19] من المتوقع تضمين عناصر إضافية في الوثيقة CBD/NP/MOP/6/7.

[20] تظهر متطلبات الموارد خارج الميزانية المقدرة للأنشطة الموضحة في عناصر مسودة القرار في المرفق الثالث لهذه الوثيقة.

[21] انظر CBD/SBI/7/7، المرفقين الأول والثاني.

(ح) دعم استخدام ونشر المعلومات في غرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع من جانب الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، على سبيل المثال، من خلال إدراج التدريب على غرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع في أنشطة بناء القدرات وتنميتها ذات الصلة، حسب الاقتضاء؛

3. *يدعو* الأطراف، والحكومات الأخرى، والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، وأصحاب المصلحة والمنظمات ذات الصلة، بما في ذلك، حسب الاقتضاء، مراكز دعم التعاون، إلى تعزيز جهود الاتصال، بما في ذلك من خلال الحملات الموجَّهة إلى مختلف الجهات الفاعلة في مجال الحصول وتقاسم المنافع، وإلى النظر في ما يلي:

(أ) تعزيز الاعتراف على نطاق أوسع بالهدف الثالث من اتفاقية التنوع البيولوجي،[22] أي التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية، بحيث يُعترف به بوصفه استراتيجية لتثمين التنوع البيولوجي، ودعم حفظه واستخدامه المستدام، وخلق فرص للتنمية المستدامة، بما يتماشى مع النتائج والرسائل الرئيسية؛

(ب) تنفيذ استراتيجية التوعية بشأن بروتوكول ناغويا؛

(ج) استخدام الأدوات القائمة، مثل مجموعة أدوات الاتصال والتثقيف والتوعية العامة،[23] بما في ذلك الاعتبارات المتعلقة بالحصول وتقاسم المنافع؛

4. *يطلب إلى* الأمينة التنفيذية، رهناً بتوافر الموارد، ما يلي:

(أ) الإسهام في جهود الاتصال التي تبذلها الجهات الفاعلة المشار إليها في الفقرة 3 أعلاه وتعزيزها، من خلال إعداد مواد اتصال موجَّهة تسلط الضوء على قصص النجاح وأفضل الممارسات، ونشر هذه المعلومات، بما في ذلك من خلال غرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع؛

(ب) تيسير وتعزيز عمليات التبادل المشار إليها في الفقرتين الفرعيتين 2 (ج) و(د) أعلاه بشأن المجالات المحددة في النتائج والرسائل الرئيسية، بما في ذلك من خلال عقد حلقات عمل إقليمية؛

(ج) تعزيز إدماج الحصول وتقاسم المنافع في مبادرات بناء القدرات الإقليمية أو دون الإقليمية، وأطر التعاون القائمة، وعمل المؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة، بما في ذلك مراكز دعم التعاون؛

ثانيًا

غرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع وتبادل المعلومات

5. *يشدد على* الدور الرئيسي الذي تضطلع به غرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع في دعم التنفيذ الفعال لبروتوكول ناغويا؛

6. *يُركز على* أهمية قيام الأطراف بنشر جميع المعلومات الإلزامية المتاحة من خلال غرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع، وضمان تحديث هذه المعلومات باستمرار من أجل تعزيز فعالية بروتوكول ناغويا؛

[22] الأمم المتحدة، *سلسلة المعاهدات*، المجلد 1760، رقم 30619.

[23] www.cbd.int/abs/doc/cepa-toolkit-ar.pdf

7. *يطلب إلى* الأطراف تقديم معلومات محدَّثة ودقيقة وعملية بشأن إجراءات الحصول وتقاسم المنافع والبنود التعاقدية النموذجية الوطنية في غرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع، بما يتماشى مع المادة 14 من بروتوكول ناغويا؛

8. *يلاحظ* بقلق أن العديد من الأطراف لم تنشر بعد جميع المعلومات الإلزامية المتاحة من خلال غرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع، ويحث تلك الأطراف على نشر هذه المعلومات، على النحو المطلوب بموجب المادة 14 من بروتوكول ناغويا، في أقرب وقت ممكن، وعلى إبقائها محدَّثة؛

9. *يشجع* الأطراف على الاستفادة من قابلية التشغيل البيني لغرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع مع نظم المعلومات الوطنية ذات الصلة لتيسير نشر المعلومات المتعلقة بشهادات الامتثال المعترف بها دوليًا وبلاغات نقاط التفتيش؛

10. *يطلب إلى* الأمينة التنفيذية، رهناً بتوافر الموارد، ما يلي:

(أ) مواصلة إدارة غرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع ومواصلة تطويرها، وتشجيع نشر المعلومات واستخدامها من خلال غرفة تبادل المعلومات، وفقًا لطرائق تشغيلها، ومع مراعاة ما يلي:

(1) التعقيبات الواردة، ولا سيما من الأطراف واللجنة الاستشارية غير الرسمية المعنية بغرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع، بما في ذلك بشأن الأهداف والأولويات المتعلقة بإدارة غرفة تبادل المعلومات ومواصلة تطويرها من جانب الأمانة؛[24]

(2) المعلومات ذات الصلة المستمدة من التقييم والاستعراض الثاني؛

(ب) عقد اجتماع للجنة الاستشارية غير الرسمية المعنية بغرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع قبل الاجتماع السابع لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول ناغويا، وإجراء مناقشات غير رسمية عبر الإنترنت، حسب الحاجة، وتقديم تقرير عن نتائج عمل اللجنة في الاجتماع السابع؛

ثالثًا

البروتوكول في سياق الإطار العالمي للتنوع البيولوجي كونمينغ–مونتريال

11. *يذكّر* بمقرره NP-5/6 المؤرخ 25 أكتوبر/تشرين الأول 2024؛

12. *يشجع* الأطراف على تقديم معلومات كاملة ومفصَّلة في تقاريرها الوطنية الثانية بشأن تنفيذ بروتوكول ناغويا عن المنافع المتلقاة، بما في ذلك، حسب الاقتضاء وحسب الإمكان، تفاصيل المنافع المتلقاة من استخدام الموارد الجينية والمعارف التقليدية المرتبطة بها، والجهات المتلقية للمنافع، بما في ذلك الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، ونسبة المنافع الموجَّهة نحو حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام.

جيم– الآلية والموارد المالية[25]

17- قد تود الهيئة الفرعية المعنية بالتنفيذ أيضًا اعتماد توصية على غرار ما يلي:

[24] انظر CBD/NP/ABSCH-IAC/6/3.

[25] البند 10 من جدول الأعمال المؤقت للاجتماع السادس لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول ناغويا.

الهيئة الفرعية للتنفيذ

توصي بأن يعتمد مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها،[26] في اجتماعه السادس، عناصر مقرر[27] على غرار ما يلي:

مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول ناغويا

1. *يذكّر* بمقرريه NP-4/8 المؤرخ 10 ديسمبر/كانون الأول 2022 وNP-5/2 المؤرخ 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2024؛

2. *يدعو* المنظمات الدولية، ومصارف التنمية الإقليمية، والبرامج والمبادرات الأخرى، وكذلك الأطراف وقطاع الصناعة، إلى ما يلي:

(أ) تقديم موارد مالية إضافية ومساهمات عينية، حسب الاقتضاء، لدعم تنفيذ بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها؛

(ب) أن تأخذ في الاعتبار النتائج والرسائل الرئيسية للتقييم والاستعراض الثاني لفعالية بروتوكول ناغويا، التي تشمل المجالات التي تحتاج فيها الأطراف إلى مزيد من الدعم، والإجراءات الإرشادية التي يمكن اتخاذها على المستوى الوطني لتعزيز تنفيذ البروتوكول؛[28]

3. *توصي* بأن يدعو مؤتمر الأطراف، عند اعتماده التوجيهات المتعلقة بالآلية المالية لدعم تنفيذ بروتوكول ناغويا، مرفق البيئة العالمي إلى مواصلة مساعدة الأطراف المؤهلة في تنفيذ البروتوكول، مع مراعاة نتائج التقييم والاستعراض الثاني، وتشجيع استخدام المشاريع العالمية والإقليمية، وإتاحة التمويل لهذا الغرض؛

4. *يطلب* إلى الأمينة التنفيذية ما يلي:

(أ) نشر المعلومات بشأن الموارد المالية القائمة وفرص التمويل المتاحة للأطراف والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية لتنفيذ بروتوكول ناغويا؛

(ب) مراعاة نتائج التقييم والاستعراض الثاني عند إعداد الوثائق المتعلقة بالإطار الرباعي السنوات ذي الأولويات البرامجية الموجهة نحو النتائج لفترة التجديد العاشر للصندوق الاستئماني لمرفق البيئة العالمي، التي ستُقدَّم للنظر فيها في الاجتماع السابع لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول ناغويا.

[26] الأمم المتحدة، *سلسلة المعاهدات*، المجلد 3008، رقم 30619.

[27] من المتوقع تضمين عناصر إضافية في الوثيقة CBD/NP/MOP/6/8.

[28] CBD/SBI/7/7، المرفقان الأول والثاني.

المرفق الأول

النتائج والرسائل الرئيسية

العنصر (أ): مدى تنفيذ أحكام بروتوكول ناغويا والتزامات الأطراف ذات الصلة، بما في ذلك تقييم التقدم المحرز من جانب الأطراف في إنشاء الهياكل المؤسسية وتدابير الحصول وتقاسم المنافع لتنفيذ البروتوكول.

1. منذ فبراير/شباط 2018، صدّقت 37 بلداً على بروتوكول ناغويا، ليصل العدد الإجمالي للأطراف في البروتوكول إلى 142 طرفًا في 9 مارس/آذار 2026.

2. وفقًا للبيانات المحدَّثة للمؤشرات، وبالمقارنة مع البيانات المتاحة في فبراير/شباط 2018، أُحرز تقدم كبير في إرساء الأسس التشريعية والإدارية والسياساتية اللازمة للمضي قدمًا في تنفيذ بروتوكول ناغويا، بما في ذلك تعيين جهات الاتصال الوطنية والسلطات الوطنية المختصة، واعتماد التدابير التشريعية والإدارية والسياساتية المتعلقة بالحصول وتقاسم المنافع، وإن كان هذا التقدم متفاوتًا بين الأقاليم. كما توجد اختلافات في فهم دور نقاط التفتيش؛ ويشكل تعيينها وتشغيلها تحديًا بالنسبة إلى العديد من الأطراف، ويبعث التقدم المحدود المحرز في هذا المجال على القلق. وفي هذا الصدد، تُظهر المعلومات أن العديد من الأطراف لا تزال بحاجة إلى اعتماد مزيد من التدابير لجعل بروتوكول ناغويا نافذًا بصورة كاملة وترجمة مبادئه إلى ممارسات عملية.

3. وفي حين تُبرز بيانات المؤشرات التقدم الذي أحرزته الأطراف في إنشاء الهياكل المؤسسية ووضع تدابير الحصول وتقاسم المنافع، فإنها لا توضح ما إذا كانت تلك المؤسسات والتدابير تعمل فعليًا أو تتمتع بالفعالية اللازمة لتحقيق هدف البروتوكول. ومما يبعث على القلق أن العديد من الأطراف لا تزال لديها معلومات متاحة لم تُنشر بعد في غرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع، على النحو المطلوب بموجب المادة 14 من البروتوكول.

4. ولا يزال نقص الموارد البشرية والقدرات، وتعدد الأدوار والمسؤوليات المنوطة بجهات الاتصال الوطنية، والمسائل المتعلقة بالتنسيق الداخلي بين مختلف السلطات أو الوزارات أو بين السلطات الوطنية المختصة ونقاط التفتيش، تمثل تحديات مستمرة.

5. وفي حين تُظهر المؤشرات المتعلقة بتنفيذ المادة 6 تقدمًا كبيرًا أحرزته الأطراف، فإن تنوع النُهُج الوطنية إزاء متطلبات وإجراءات الحصول وتقاسم المنافع يطرح تحديات رئيسية أمام المستخدمين، بما في ذلك فيما يتعلق بفهم نطاق التطبيق والمصطلحات، والخطوات الواجب اتباعها للحصول على الموافقة المستنيرة والمسبقة والتصريح، والتفاوض بشأن الشروط المتفق عليها بصورة متبادلة، وتقاسم المنافع. وعلاوة على ذلك، ورغم أن الشهادة المعترف بها دوليًا للامتثال تُعد أداة مهمة لتوفير اليقين القانوني بشأن الحصول ولدعم رصد استخدام الموارد الجينية، فإن عددًا محدودًا فقط من الأطراف التي وضعت تدابير للحصول قد نشر حتى الآن التصاريح بشأن غرفة تبادل المعلومات التي تشكل هذه الشهادات.

6. وإن وضع إجراءات واضحة (على سبيل المثال، إرشادات خطوة بخطوة للمستخدمين بشأن القواعد والمتطلبات الواجبة التطبيق)، ومعلومات عملية، وبنود تعاقدية نموذجية، ونشرها في غرفة تبادل المعلومات، من شأنه أن يجعل غرفة تبادل المعلومات أكثر فعالية في تحقيق هدفها المتمثل في تزويد المستخدمين بالمعلومات الأساسية المتعلقة بالحصول على الموارد الجينية والمعارف التقليدية المرتبطة بها وتقاسم المنافع.

7. وتُظهر المؤشرات المتعلقة بالمادة 5 تقدمًا كبيرًا أحرزته الأطراف، وإن كانت لا تبين ما إذا كانت التدابير المعتمدة فعالة في تحقيق هدف البروتوكول. ويجدر بالذكر أن الأطراف اتبعت نُهُجًا مختلفة عند الإجابة عن السؤال ذي الصلة في التقرير؛ فقد قدمت بعض الأطراف معلومات عن التدابير الرامية إلى ضمان تقاسم المنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية أو المعارف التقليدية المرتبطة بها التي تم الحصول عليها ضمن ولايتها القضائية (من خلال متطلبات الموافقة المسبقة والمستنيرة والشروط المتفق عليها بصورة متبادلة)، في حين قدمت أطراف أخرى معلومات عن التدابير الرامية إلى ضمان تقاسم المنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية والمعارف التقليدية المرتبطة بها التي تم الحصول عليها من أطراف أخرى (من خلال اعتماد تدابير الامتثال)، بينما تناولت أطراف أخرى كلا النهجين.

8. وفيما يتعلق بالحد من أوجه عدم التكافؤ في المفاوضات بين مقدمي الموارد الجينية، بما في ذلك الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، ومستخدميها، ثمة حاجة إلى تعزيز قدرات مقدمي الموارد على التفاوض بشأن الشروط المتفق عليها بصورة متبادلة، وفهم بيئة البحوث التجارية وغير التجارية، وسلاسل الإمداد وسلاسل القيمة، وعملية الابتكار.

9. وأظهر تقييم المؤشرات التي تقيس تنفيذ المادة 15 أن تقدمًا كبيرًا قد أُحرز في إرساء العناصر الأساسية لأحكام الامتثال الواردة في البروتوكول.

10. وفيما يتعلق بالمادة 17، تشير المعلومات المتاحة إلى أن التقدم لا يزال محدودًا ومتفاوتًا بين الأقاليم والأطراف.[29] وتوجد اختلافات في فهم الدور المنوط بنقاط التفتيش، ولا تزال هناك تحديات كبيرة تعوق التشغيل الكامل لأحكام هذه المادة، ولا سيما فيما يتعلق بتعيين نقاط تفتيش فعالة وتشغيلها من جانب جميع الأطراف، فضلًا عن استخدام بلاغات نقاط التفتيش كجزء من نظام رصد استخدام الموارد الجينية المنشأ بموجب البروتوكول.

11. وتتجلى الحالة الموصوفة في الفقرة 10 أعلاه أيضًا في العدد المحدود من بلاغات نقاط التفتيش المنشورة، مما يدل على أن نظام الرصد المتوخى بموجب المادة 17 لم يُنفَّذ بعد على نطاق واسع أو بصورة منهجية. ولا يزال عدد من البلدان يشعر بالقلق إزاء الاستيلاء غير المشروع على موارده الجينية وإساءة استخدامها بعد خروجها من أراضيه، مما يجعله أكثر ميلًا إلى اعتماد تدابير للحصول ونظم لرصد استخدام موارده الجينية تتسم بقدر أكبر من الحيطة، فضلًا عن وضع نظمه الخاصة لرصد هذا الاستخدام.

12. وتشير الخبرات إلى أن التعاون بين بلدان المستخدمين وبلدان مقدمي الموارد لا يزال مهمًا لتعزيز الامتثال لتدابير الحصول وتقاسم المنافع المحلية. وقد نشأ جزء كبير من التعاون المبلَّغ عنه نتيجة إصدار أو تلقي بلاغات نقاط التفتيش، مما يؤكد قيمة هذه الأداة في دعم الامتثال.

13. وتُظهر المؤشرات المتعلقة بتنفيذ المواد 6 و7 و12 تقدمًا متفاوتًا. ومن بين الأطراف التي أفادت بوجود شعوب أصلية ومجتمعات محلية في بلدانها، أدرج معظمها شرط الحصول على الموافقة المستنيرة والمسبقة في تدابير الحصول وتقاسم المنافع، وفي هذا الصدد، أظهرت المؤشرات المتعلقة بأحكام البروتوكول الخاصة بالشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية تقدمًا متوسطًا. ومع ذلك، لم تُفعِّل العديد من الأطراف تلك الأحكام بالكامل بعد، ولم يُبلَّغ إلا عن عدد محدود من الأمثلة، مما يبرز الحاجة إلى دراسات حالة بشأن الخبرات العملية في تنفيذ التدابير المتعلقة بالشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية.

[29] أنشأ ستة وأربعون في المائة من الأطراف نقطة تفتيش واحدة أو أكثر، وذلك وفق التوزيع الإقليمي التالي: 35 في المائة من الأطراف في أفريقيا؛ و27 في المائة من الأطراف في منطقة آسيا والمحيط الهادئ؛ و62 في المائة من الأطراف في دول أوروبا الشرقية؛ و50 في المائة من الأطراف في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ و94 في المائة من الأطراف في دول أوروبا الغربية وغيرها من الدول (انظر الوثيقة CBD/SBI/7/INF/2، الفقرة 26، والشكل 3).

14. ولتحسين تفعيل الأحكام المتعلقة بالشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، من الضروري دعم المشاركة الكاملة والفعالة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في عمليات الحصول وتقاسم المنافع من خلال المشاركة المبكرة، والتوعية الموجَّهة، وبناء القدرات، وإنشاء آليات للتنسيق، والتمكين.

15. ويُعد وضع البروتوكولات المجتمعية خطوة أولى حاسمة، إذ يتيح للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية التعبير عن قيمها وممارساتها العرفية وتطلعاتها، وإيصالها بفعالية إلى مستخدمي الموارد الجينية والمعارف التقليدية المرتبطة بها وإلى السلطات الحكومية. وفي هذا الصدد، يتعين على الأطراف مواصلة دعم وضع وتطبيق البروتوكولات المجتمعية من جانب الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، وفقًا للمادة 12 من البروتوكول.

16. وتُظهر بيانات المؤشرات المتعلقة بالمادة 8 من بروتوكول ناغويا تقدمًا كبيرًا في تنفيذ أحكام المادة. ومع ذلك، توجد اختلافات في فهم ما يستلزمه تنفيذ هذه الأحكام عمليًا، ولا توفر المؤشرات معلومات بشأن ما إذا كانت التدابير المتخذة قيد التشغيل أو فعالة في تحقيق أهداف البروتوكول.

17. ويمكن الاضطلاع بمزيد من العمل لدعم تنفيذ المادة 8 (أ) من البروتوكول، بهدف دعم التطبيق الأوسع نطاقًا للتدابير المبسطة للحصول على الموارد لأغراض البحوث غير التجارية، ومعالجة تغيير الغرض ونقل الموارد إلى أطراف ثالثة.[30]

18. ويمكن أيضًا تعزيز التنفيذ الداعم بصورة متبادلة لبروتوكول ناغويا مع الصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة للحصول وتقاسم المنافع، بما يتماشى مع الفقرة 3 من المادة 4. ومن شأن تعزيز التنسيق المؤسسي واليقين القانوني في التنفيذ الوطني للصكوك الدولية المتعلقة بالحصول وتقاسم المنافع، وزيادة الوعي بنظم الحصول وتقاسم المنافع المختلفة، أن يدعم الجهود المبذولة في هذا الصدد. كما ستسهم هذه الجهود في تنفيذ الاعتبارات الخاصة الواردة في المادة 8.

19. وتبذل الأطراف عمومًا جهودًا لمواصلة التعاون وفقًا للمادة 11 من البروتوكول. وحيثما يحدث هذا التعاون، فإنه يستند عادةً إلى ترتيبات غير رسمية أو مبادرات إقليمية وقائمة على النظم الإيكولوجية تعمل ضمن أطر الحفظ والمجتمعات المحلية القائمة. ومع ذلك، يظل التعاون العابر للحدود في سياق المادة 11 محدودًا من الناحية العملية.

20. واتخذ معظم الأطراف تدابير للتوعية على النحو المنصوص عليه في المادة 21 من البروتوكول، ولدى العديد منها شكل من أشكال استراتيجية التوعية. وتستند هذه الجهود إلى حد كبير إلى الأنشطة، ولا يزال نطاق هذه الأنشطة غير واضح ومتفاوتًا بين الأطراف، إذ يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالموارد والقدرات المتاحة.

21. ويمكن أن يساعد تعزيز جهود التوعية وحملات الاتصال على جميع المستويات في معالجة العديد من الأسباب الجذرية للتحديات المحددة التي تعوق التنفيذ الفعال، وفي حشد الإرادة السياسية. وسيتطلب ذلك تجديد التركيز على جهود توعية أكثر منهجية واستدامة ومرتكزة استراتيجيًا، تتجاوز الأنشطة المنفردة. ويمكن لهذه الجهود أيضًا أن تستفيد من الزخم الناتج عن التطورات الحديثة في السياسات الدولية المتعلقة بالحصول وتقاسم المنافع.

22. وهناك حاجة إلى مواصلة تعزيز الإرادة السياسية لدعم التنفيذ الفعال لأحكام البروتوكول. ويمكن تحقيق ذلك، على سبيل المثال، من خلال تسليط الضوء على مساهمة عملية الحصول وتقاسم المنافع في حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، وتعميم مفهوم الحصول وتقاسم المنافع في أهداف السياسات الأوسع نطاقًا (فيما يتعلق، على سبيل المثال، بالاقتصاد الحيوي، والبحوث والابتكار، واستراتيجيات التنمية)، وإظهار قيمة الموارد الجينية والمعارف التقليدية المرتبطة بها. وفي هذا السياق، يتعين تغيير الخطاب بحيث يُنظر إلى الهدف الثالث من أهداف الاتفاقية لا كعبء

[30] مع الإشارة إلى أن الأطراف غير ملزمة بوضع تدابير لمعالجة التحويل إلى أطراف ثالثة.

تنظيمي، بل كآلية استراتيجية لإعطاء القيمة للتنوع البيولوجي، ودعم حفظه واستخدامه المستدام، وخلق فرص للتنمية المستدامة.

23. وينبغي أن يهدف هذا التغيير في السرد إلى تحقيق عمليات فعالة للحصول وتقاسم المنافع.

24. ومع تغير التصورات والممارسات، يمكن أن يتحول التنفيذ بصورة متزايدة نحو نُهُج تركز على إقامة الشراكات وتعزيزها، وخلق قيمة للتنوع البيولوجي، وبناء الثقة بين جميع الجهات الفاعلة المشاركة في الحصول وتقاسم المنافع. ومن شأن عرض قصص نجاح متنوعة وتقاسم أفضل الممارسات القائمة على الخبرات العملية والأدلة والأمثلة الواقعية أن يساعد في توضيح مزايا هذا التحول في النموذج، وكذلك السبل العملية لتفعيله، مع الحفاظ على توقعات واقعية بشأن نتائج الحصول وتقاسم المنافع.

العنصر (ب): تقييم الفعالية

25. تُظهر بيانات المؤشرات المتعلقة بالحصول إحراز تقدم جيد في وضع التدابير وإنشاء بعض الشروط اللازمة للحصول. ومع ذلك، لا توفر المؤشرات معلومات بشأن ما إذا كانت تلك التدابير قيد التشغيل بالكامل. وعلاوة على ذلك، ينبغي تقييم الفعالية عبر سلسلة القيمة الكاملة للحصول وتقاسم المنافع، بدءًا من طلب الحصول وصولًا إلى إيصال المنافع.

26. كما أُبرز في النتائج والرسائل الرئيسية المتعلقة بالعنصر (أ)، تمر الأطراف بمراحل مختلفة في تنفيذ وتفعيل التدابير المتصلة بأحكام البروتوكول بشأن الحصول وتقاسم المنافع، والامتثال، والاعتبارات الخاصة، والأحكام المتعلقة بالشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية. وعلاوة على ذلك، لم تُتِح بعض الأطراف بعد المعلومات الوطنية الإلزامية في غرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع، مما يؤثر في التنفيذ الفعال للبروتوكول.

27. ويتطلب تحويل تدابير الحصول إلى تقاسم فعال للمنافع توافر عدة شروط تمكينية. وتشمل هذه الشروط وجود عمليات تنظيمية واضحة وفعالة بشأن الحصول وتقاسم المنافع، وزيادة الاتساق والتنسيق بين السلطات التنظيمية ذات الصلة المشاركة في أنشطة البحوث والابتكار، فضلًا عن توعية المستخدمين وفهمهم لمتطلبات الحصول وتقاسم المنافع والتزامهم بالامتثال. ومع ذلك، حتى عند توافر هذه الشروط، قد يستغرق تحقيق المنافع النقدية وقتًا طويلًا. ويعزى ذلك إلى أن التزامات تقاسم المنافع غالبًا ما تُفعَّل في مراحل مختلفة من سلسلة القيمة، وتعتمد على تقدم أنشطة البحث والتطوير والتسويق.

28. وفيما يتعلق بتقاسم المنافع، تُظهر المعلومات المقدمة أن نحو ثلث الأطراف التي تشترط الحصول على الموافقة المسبقة عن علم أفادت بأنها تلقت منافع من الحصول على الموارد الجينية؛ غير أن المنافع النقدية تتراكم لدى عدد محدود نسبيًا من الأطراف. وتُعد المنافع غير النقدية الناشئة عن الموارد الجينية أكثر شيوعًا، وقد أبلغ عنها ثلثا الأطراف التي تشترط الحصول على الموافقة المستنيرة والمسبقة. وينبغي توثيق جودتها وقيمتها وإيصالها ورصدها.

29. ويمثل قياس المنافع المتلقاة تحديًا بالنسبة إلى العديد من الأطراف. وينتج عن ذلك نقص في المعلومات المفصَّلة بشأن المنافع النقدية المتلقاة من استخدام الموارد الجينية وتلك المتأتية من استخدام المعارف التقليدية المرتبطة بها. ومع ذلك، تشير المعلومات المتاحة إلى أن المنافع المتولدة عن الحصول على المعارف التقليدية تمثل حصة صغيرة نسبيًا من إجمالي المنافع (النقدية وغير النقدية)، سواء من حيث المبالغ المبلَّغ عنها أو عدد الأطراف التي تتلقاها.

30. وأشارت الأطراف إلى أن بروتوكول ناغويا أسهم في التوعية بقيمة الموارد الجينية والمعارف التقليدية المرتبطة بها، وبالإدارة المستدامة للتنوع البيولوجي ذات الصلة بسلاسل قيمة الحصول وتقاسم المنافع. كما أسهم في دعم العمالة المحلية، والمشاركة الكاملة والفعالة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في حوكمة التنوع البيولوجي، وتعزيز القدرات البحثية الوطنية، بما في ذلك من خلال نقل التكنولوجيا.

31. وفي حين يعتمد أثر الحصول وتقاسم المنافع وبروتوكول ناغويا، جزئيًا، على مرحلة التنفيذ التي بلغتها الأطراف، فإن المنافع النقدية وغير النقدية المبلَّغ عنها تُظهر أن الحصول وتقاسم المنافع ينطويان على إمكانات كبيرة عند تفعيلهما بالكامل ودعمهما بالخبرات المكتسبة في مجال التنفيذ. ومع إحراز الأطراف تقدمًا في التنفيذ، يُرجح أن يصبح تقاسم المنافع أكثر انتشارًا وأن يسهم بدرجة أكبر في حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام.

32. ويتطلب الاعتراف بمبادئ الحصول وتقاسم المنافع تغييرات جوهرية في العقليات والممارسات، بما في ذلك توفير معلومات واضحة بشأن تدابير الحصول، وعمليات فعالة للحصول وتقاسم المنافع، وأفضل الممارسات المستندة إلى الخبرات والدروس المستفادة من جانب كل من مقدمي الموارد والمستخدمين. ويمكن دعم ذلك من خلال مبادرات بناء القدرات وتنميتها.

33. ولا يمكن أن تحدث هذه التغييرات إلا بصورة تدريجية مع مرور الوقت، وعندما تكون مصحوبة بالشروط التمكينية اللازمة والدعم الهيكلي طويل الأجل، بما في ذلك الالتزام السياسي المستدام والتنفيذ المستمر، والحوافز المناسبة، وإدماج الحصول وتقاسم المنافع في أهداف السياسات الأوسع نطاقًا.

العنصر (ج): تقييم الدعم المتاح للتنفيذ

34. على الرغم من أن مؤشرات قياس الدعم المتاح للتنفيذ تُظهر تقدمًا جيدًا، لا تزال العديد من الأطراف تواجه فجوات في القدرات التشغيلية والتقنية، ولا سيما في مجالات التفاوض بشأن الشروط المتفق عليها بصورة متبادلة، والرصد، والإنفاذ، وتتبع المنافع، مما يحد من فعالية تنفيذ الحصول وتقاسم المنافع.

35. وتُبرز القيود المتعلقة بالموارد البشرية والقدرات المؤسسية بصورة مستمرة باعتبارها من القيود الرئيسية التي تحد من التنفيذ. كما أن التدريب لمرة واحدة، وارتفاع معدل دوران الموظفين، والتمويل القصير الأجل القائم على المشاريع، تقوض التعلم المؤسسي واستمرارية نظم الحصول وتقاسم المنافع.

36. ومن دون تخصيص الموارد البشرية الكافية وتوفير القدرات المؤسسية اللازمة، لا يمكن تحقيق المشاركة الكاملة والفعالة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، ولا تعزيز وعي مستخدمي الموارد الجينية وأصحاب المصلحة الرئيسيين ومشاركتهم، كما لا يمكن تحقيق تقاسم المنافع على أرض الواقع.

37. وتحدّ الأولويات المتنافسة في التخطيط الوطني وتخصيص الموارد، إلى جانب إجراءات التمويل المعقدة والاعتماد على نطاق ضيق من قنوات التمويل الخارجية، من التنفيذ الفعال للبروتوكول بالنسبة إلى العديد من الأطراف.

38. ويُعد التخطيط الطويل الأجل لبناء القدرات، وتوفير موارد مالية كافية ويمكن التنبؤ بها ومتاحة ومرنة، وتعزيز القدرات المؤسسية، أمورًا أساسية لضمان وفاء جميع الأطراف بالتزاماتها بموجب البروتوكول، وتهيئة الظروف التمكينية اللازمة التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة المنافع المتقاسمة الناشئة عن استخدام الموارد الجينية والمعارف التقليدية المرتبطة بها.

39. وتوفر خطة عمل بناء القدرات وتنميتها في إطار بروتوكول ناغويا، المعتمدة بموجب المقرر NP-5/3، إرشادات لمعالجة هذه الاحتياجات المستمرة بطريقة استراتيجية ومتدرجة، وتحدد النتائج ذات الصلة والأنشطة الإرشادية

لبناء القدرات وتنميتها لدعم تنفيذ البروتوكول، التي يمكن تكييفها وفقًا للاحتياجات والأولويات والظروف المحددة. ويمكن استخدام خطة العمل كأداة للتخطيط الوطني تتضمن جداول زمنية وميزانية محددة. كما يمكن للأطراف، والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، وأصحاب المصلحة والمنظمات ذات الصلة، استخدام خطة العمل للمضي قدمًا في تنفيذ البروتوكول.

40. وباعتباره الآلية المالية للاتفاقية والبروتوكول، يواصل مرفق البيئة العالمي الاضطلاع بدور مركزي في دعم تنفيذ البروتوكول. ومن شأن تعزيز وتنويع استخدام مختلف المصادر، مع توجيه مصادر التمويل القائمة أيضًا نحو أهداف الحصول وتقاسم المنافع، أن يساعد في حشد الدعم المالي اللازم لتنفيذ البروتوكول.

العنصر (د): تقييم فعالية المادة 18 (مدى التنفيذ)

41. تُظهر المؤشرات المستخدمة لقياس هذا العنصر إحراز تقدم جيد في تنفيذ الأحكام الواردة في المادة 18. ومع ذلك، ولتحسين فهم ما إذا كانت تلك التدابير فعالة، سيكون من المفيد توفير مزيد من المعلومات عن حالات محددة لتسوية المنازعات المتعلقة بالامتثال للشروط المتفق عليها بصورة متبادلة، بما في ذلك عدد المنازعات التي تمت معالجتها والخيارات القانونية المستخدمة.

42. ويمكن أن تدمج الجهود الرامية إلى وضع بنود تعاقدية نموذجية ودعم القدرات المتعلقة بالشروط المتفق عليها بصورة متبادلة المسائل المرتبطة بتنفيذ المادة 18، وأن تراعي أفضل الممارسات المستمدة من مجالات خبرة أخرى (مثل قانون العقود والقانون الدولي الخاص).

العنصر (هـ): تقييم تنفيذ المادة 16 في ضوء التطورات في المنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك المنظمة العالمية للملكية الفكرية.

43. يُظهر المؤشر إحراز تقدم كبير في وضع تدابير لتنفيذ المادة 16 من البروتوكول. ومع ذلك، لم تُفعِّل العديد من الأطراف هذه الأحكام بالكامل بعد. بالإضافة إلى ذلك، أفادت العديد من الأطراف بأنها لم تضع تدابير لتنفيذ المادة 16 على أساس عدم وجود شعوب أصلية ومجتمعات محلية في بلدانها. ويمكن بذل مزيد من العمل في هذا المجال لتعزيز الفهم بأن المادة 16 تنطبق على جميع الأطراف، وليس فقط على الأطراف التي توجد فيها شعوب أصلية ومجتمعات محلية، ولضمان تقاسم المنافع مع الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وفقًا للبروتوكول.

44. ويمكن أن يدعم دخول معاهدة الملكية الفكرية والموارد الجينية والمعارف التقليدية المرتبطة بها حيز النفاذ وتنفيذها هذه الجهود، إذ تتضمن شرط الإفصاح عن أصل أو مصدر المورد الجيني و/أو الشعوب الأصلية أو المجتمع المحلي الذي يقدم المعارف التقليدية المرتبطة بها، مما يسهم في زيادة الشفافية داخل نظم الابتكار وتعزيز تنفيذ أطر الحصول وتقاسم المنافع.

العنصر (و): جرد استخدام البنود التعاقدية النموذجية، ومدونات قواعد السلوك، والمبادئ التوجيهية، وأفضل الممارسات والمعايير، وكذلك القوانين العرفية والبروتوكولات والإجراءات المجتمعية للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية.

45. ازداد عدد البروتوكولات المجتمعية التي نشرتها الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في غرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع. ومع ذلك، فقد وُضعت هذه البروتوكولات في عدد محدود نسبيًا من البلدان، وفي الغالب في سياق مشاريع التعاون أو بناء القدرات.

46. وفي سياق المادتين 19 و20، تضطلع منظمات المستخدمين وشبكاتهم بدور مهم في توضيح كيفية إدماج الحصول وتقاسم المنافع في ممارساتهم، ومساعدة موظفيهم وأعضائهم على فهم متطلبات الحصول وتقاسم المنافع والامتثال لها. وفي هذا الصدد، طوّروا عددًا من الأدوات والنهج (مثل قواعد البيانات، وقوائم التحقق، ونظم العناية الواجبة، والتدريب، والخدمات الاستشارية، وما إلى ذلك). وتُعد البنود التعاقدية النموذجية ومدونات قواعد السلوك والمبادئ التوجيهية وأفضل الممارسات والمعايير من بين الأدوات التي وُضعت لدعم الامتثال لمتطلبات الحصول وتقاسم المنافع.

العنصر (ز): استعراض تنفيذ وتشغيل غرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع، بما في ذلك السجلات المرجعية.

47. بوجه عام، أصبح هناك اتجاه نحو الزيادة المستمرة في كل من عدد السجلات الوطنية المنشورة عبر جميع أنواع السجلات ونسبة الأطراف التي تنشر المعلومات الوطنية. وفي الوقت نفسه، لم تتحقق بالكامل الأهداف الأساسية لغرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع، بسبب عدم الامتثال الكامل من جانب الأطراف لالتزاماتها المنصوص عليها في المادة 14 من البروتوكول.

48. ونظرًا للدور المركزي الذي تضطلع به غرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع، فمن المثير للقلق بوجه خاص أنه، رغم أن العديد من الأطراف لديها معلومات وطنية إلزامية، فإنها لم تنشرها بعد في غرفة تبادل المعلومات، على الرغم من امتلاكها القدرة على نشر تلك المعلومات، كما يتضح من المعدل المرتفع لتقديم التقارير الوطنية الأولى.

49. والأسباب التالية قدمتها الأطراف لعدم نشر المعلومات: عدم كفاية الموارد، وارتفاع معدل دوران الموظفين، وعدم تحديد الأولويات أو التنسيق، ونقص فهم نظام البروتوكول لرصد استخدام الموارد الجينية، على النحو المبين في المادة 17. ويحقق تبادل المعلومات من خلال غرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع مزايا مهمة للأطراف، إذ يقلل من الاستفسارات الواردة من المستخدمين بشأن الحصول وتقاسم المنافع، ويعزز امتثال المستخدمين للقواعد والإجراءات المحلية، ويدعم الأطراف في رصد استخدام الموارد الجينية على الصعيد الدولي.

50. ويتمثل أحد الأهداف الأساسية لغرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع في تعزيز ودعم بناء القدرات لتنفيذ البروتوكول، وتيسير تبادل المعلومات بين جميع الجهات الفاعلة.

51. ومع ذلك، ولكي تكون غرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع فعالة في تحقيق هذا الهدف، يلزم بذل مزيد من العمل لضمان أن توفر الغرفة قيمة مضافة كافية لتحفيز مواصلة نشر السجلات المرجعية. وينبغي أن يتمكن جميع الجهات الفاعلة من نشر المعلومات بسهولة، والعثور على معلومات وموارد محدَّثة وذات صلة وعملية ومفيدة بشأن الحصول وتقاسم المنافع.

52. ويمكن أن يكون لتعزيز هذا العنصر من غرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع، بما في ذلك أنشطة التوعية وبناء القدرات لدعم كل من المستخدمين والمقدمين، أثر كبير في دعم التنفيذ الفعال وتغيير السرد المتعلق بالحصول وتقاسم المنافع، نظرًا لمستوى الزيارات إلى الموقع الإلكتروني.

العنصر (ح): التقدم المحرز في تنفيذ المادة 10 بشأن آلية عالمية متعددة الأطراف لتقاسم المنافع.

53. في اجتماعه الخامس، لم يطلب مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول ناغويا إجراء مزيد من العمل بشأن المادة 10 خلال الفترة الفاصلة بين الاجتماعات، وقرر أنه سيعيد النظر، في اجتماعه السادس، في مسألة الحاجة إلى آلية عالمية متعددة الأطراف لتقاسم المنافع وطرائقها، على النحو المنصوص عليه في المادة 10 من بروتوكول ناغويا، مع مراعاة تحليل وتجميع المعلومات المتاحة للتقييم والاستعراض الثاني للبروتوكول (المقرر NP-5/7).

العنصر (ط): التقدم المحرز في تنفيذ المادة 23 بشأن نقل التكنولوجيا والتعاون والتآزر.

54. يحدث نقل التكنولوجيا سواء باعتباره جزءًا من تقاسم المنافع المتفق عليها في الشروط المتفق عليها بصورة متبادلة، أو من خلال آليات التعاون الأوسع نطاقًا التي تتجاوز نطاق الحصول وتقاسم المنافع، بما في ذلك التعاون في مجال البحوث، ومبادرات بناء القدرات وتنميتها، والشراكات التقنية.

55. ويمكن أن يشكل وضع وتنفيذ أدوات السياسات، وتدابير الحصول وتقاسم المنافع، والنماذج أو البنود التعاقدية النموذجية التي تدعم إدراج أحكام نقل التكنولوجيا في اتفاقات الحصول وتقاسم المنافع، جزءًا من هدف سياساتي شامل يتمثل في تعزيز القدرة على إجراء البحوث والتطوير المحليين القائمين على التنوع البيولوجي لإضافة قيمة إلى الموارد الجينية، وفقًا للأولويات والظروف الوطنية.

العنصر (ي): الاستعراض الأولي لإجراءات وآليات الامتثال (المادة 30)

56. نظرًا لأن الخبرة المتعلقة بإجراءات وآليات الامتثال، بما في ذلك لجنة الامتثال، لا تزال محدودة نسبيًا، فمن السابق لأوانه إدخال تغييرات عليها في الوقت الراهن. ولا تزال إجراءات وآليات الامتثال قيد الدراسة باعتبارها أداة لدعم الأطراف في الوفاء بالتزاماتها بموجب البروتوكول. وقد تكون زيادة إبراز صورة إجراءات وآليات الامتثال وسيلة مفيدة لتشجيع الأطراف على التفاعل مع اللجنة في جهودها المبذولة إلى دعم الامتثال.

المرفق الثاني

الإجراءات الإرشادية التي يمكن اتخاذها على المستوى الوطني لتعزيز تنفيذ بروتوكول ناغويا

ترد أدناه قائمة بالإجراءات الإرشادية التي يمكن اتخاذها على المستوى الوطني، حسب الاقتضاء ووفقًا للظروف والأولويات الوطنية، لتعزيز تنفيذ بروتوكول ناغويا، استنادًا إلى الخبرات والدروس المستفادة، وباعتبارها وسيلة لمعالجة التحديات المحددة.

المواضيع	*الإجراءات الوطنية*	*الأساس المنطقي/الإرشادات*
تدابير الحصول وتقاسم المنافع	وضع رؤية سياساتية واضحة قبل صياغة التشريعات تعميم الحصول وتقاسم المنافع في نهُج السياسات الأوسع نطاقًا	تعزيز الأهمية السياسية للحصول وتقاسم المنافع
	إضفاء المرونة على الإطار القانوني، على سبيل المثال من خلال اعتماد تدابير مؤقتة.	مساعدة الأطراف على التكيف مع اكتسابها الخبرة في مجال التنفيذ
الترتيبات المؤسسية	إشراك الجهة الرائدة في وقت مبكر مع الجهات الأخرى ذات الصلة توضيح الأدوار والمسؤوليات إنشاء قنوات فعالة للتنسيق والاتصال بين السلطات ذات الصلة (مثل اللجان أو النظم الرقمية)، بما في ذلك بين الكيانات المسؤولة عن الحصول وتقاسم المنافع بموجب مختلف الصكوك الدولية تعزيز الوعي بنطاق العلاقة بين مختلف نظم الحصول وتقاسم المنافع وضع بروتوكولات وإجراءات داخلية	تعزيز التنسيق والتعاون على المستوى الوطني دعم التنفيذ المتبادل بصورة تآزرية في سياق الفقرة 3 من المادة 4 من البروتوكول الإسهام في تنفيذ الاعتبارات الواردة في المادة 8.
	ضمان امتلاك جهات الاتصال الوطنية والسلطات الوطنية المختصة الصلاحيات، والموظفين المتفرغين، والقدرات، والتدريب اللازم للوفاء بالمتطلبات الواردة في المادة 13 من البروتوكول.	التمكن من الاستجابة للمستخدمين والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، والتفاوض بشأن الشروط المتفق عليها بصورة متبادلة.
	تعزيز قدرات السلطات الوطنية المختصة على الاضطلاع بدور في تحديد الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية ذات الصلة التي ينبغي إشراكها، وتيسير التواصل الفعال بين المستخدمين وممثلي الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية.	تعزيز التنسيق.

	إنشاء نقاط تفتيش فعالة تعزيز القدرة المؤسسية على تنفيذ أحكام الامتثال الواردة في البروتوكول (المواد 15 و16 و17)	تعزيز التفعيل الكامل لأحكام الامتثال والرصد الواردة في البروتوكول.
	تعيين جهة نشر في غرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع إدماج التدريب على غرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع ضمن أنشطة التهيئة والتعريف الأولية.	ضمان أن تكون جميع المعلومات المنشورة دقيقة وكاملة ومحدَّثة، ومعالجة مسألة دوران الموظفين. تتوفر المواد المرجعية في قاعدة المعارف الخاصة بغرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع، بالإضافة إلى التدريب الإلكتروني والإرشادات المتاحة من الأمانة.
إجراءات الحصول وتقاسم المنافع	وضع وتعزيز الأدلة القُطرية، والإجراءات خطوة بخطوة، والوثائق الموحَّدة، وقوائم التحقق، وإدراج تعريفات واضحة لما يندرج ضمن نطاق تدابير الحصول وتقاسم المنافع الوطنية وما يخرج عن نطاقها. إتاحة المعلومات بلغات مختلفة.	لمساعدة المستخدمين على تحديد ما إذا كانت التزامات الحصول وتقاسم المنافع تنطبق في مرحلة مبكرة، وتبسيط عمليات التبادل الأولية.
	وضع إجراءات مبسطة للاستخدام غير التجاري. وضع نُهُج مبسطة وميسَّرة للحصول على التصاريح والتفاوض بشأن الشروط المتفق عليها بصورة متبادلة. إدماج الحصول وتقاسم المنافع ضمن أطر التعاون المؤسسي الأوسع نطاقًا (مثل برامج البحوث والشبكات الإقليمية).	تمكين البلدان من الحفاظ على الإشراف، مع تجنب وضع عوائق أمام الأنشطة العلمية المفيدة بصورة متبادلة. معالجة الاعتبارات الخاصة الواردة في المادة 8 من البروتوكول.
نظم المعلومات	وضع نظم لدعم المستخدمين، بما في ذلك النظم الإلكترونية لتقديم طلبات الحصول وتقاسم المنافع وتتبعها.	للمساعدة في الحد من الأعباء الإدارية وتكاليف المعاملات بالنسبة إلى المزودين والمستخدمين، وينبغي أن تشمل خططًا للاستدامة الطويلة الأجل.
	إدراج خصائص قابلية التشغيل البيني مع غرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع في نظم المعلومات الوطنية.	للحد من عبء النشر اليدوي للشهادات المعترف بها دوليًا للامتثال وبلاغات نقاط التفتيش.
	وضع أو تحسين النظم والنُهُج اللازمة لرصد تنفيذ الشروط المتفق عليها بصورة متبادلة والمنافع المتلقاة. توفير معلومات مفصَّلة بشأن المنافع المتلقاة.	دعم الامتثال للشروط المتفق عليها بصورة متبادلة. المساعدة في قياس أثر الحصول وتقاسم المنافع في البلد وحشد الإرادة السياسية.

		دعم الإبلاغ عن التقدم المحرز نحو تحقيق الغاية (ج) والهدف 13.[31]
الشروط المتفق عليها بصورة متبادلة	وضع وتعزيز نماذج للشروط المتفق عليها بصورة متبادلة، ومعايير محددة لتقاسم المنافع، وقائمة بالمنافع النقدية وغير النقدية المحتملة. وضع نُهُج لإدارة تغيّر الغرض ونقل الموارد إلى أطراف ثالثة. إشراك الإدارات أو الجهات الحكومية ذات الخبرة القانونية والتجارية ذات الصلة. إدماج وجهات نظر المستخدمين من مختلف القطاعات طوال العملية.	دعم القدرة على التفاوض بشأن الشروط المتفق عليها بصورة متبادلة، استنادًا إلى أفضل الممارسات. المساعدة في تحديد التشريعات المنطبقة المتعلقة بقانون العقود، والقانون الدولي الخاص، أو التدابير المحلية ذات الصلة بالحصول على العدالة.
المشاركة الكاملة والفعالة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية	وضع سياسات واضحة للمشاركة الكاملة والفعالة مع الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية. إشراك الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في اللجان الوطنية المعنية بالحصول وتقاسم المنافع. دعم وضع وتنفيذ البروتوكولات المجتمعية من جانب الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، وفقًا للمادة 12. رفع مستوى الوعي وبناء القدرات وفقًا للبروتوكول.	ضمان مشاركتهم المستمرة وتمكينهم في عمليات الحصول وتقاسم المنافع. بناء الثقة بين جميع الأطراف المشاركة.
المشاركة مع المستخدمين	رفع مستوى وعي المستخدمين بشأن الحصول وتقاسم المنافع. تيسير تبادل المعلومات والخبرات وأفضل الممارسات في مساعدة مختلف فئات المستخدمين على الامتثال لمتطلبات الحصول وتقاسم المنافع.	ضمان أن تراعي إجراءات وتدابير الحصول وتقاسم المنافع والبنود النموذجية أيضًا وجهات نظر المستخدمين وظروفهم. دعم امتثال المستخدمين لمتطلبات الحصول وتقاسم المنافع.
التوعية	تعزيز جهود التوعية الموجَّهة إلى مختلف الجهات الفاعلة، بما في ذلك الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، والنساء، والشباب، وأصحاب المصلحة ذوي الصلة.	الإسهام في تغيير السرد المتعلق بالاتصالات بشأن الهدف الثالث. مراعاة الأنشطة الإرشادية المبينة في استراتيجية التوعية ببروتوكول ناغويا (المقرر NP-1/9) وخطة عمل بناء القدرات وتنميتها لبروتوكول ناغويا (المقرر NP-5/3)، حسب الاقتضاء.
بناء القدرات وتنميتها	تعزيز التخطيط الطويل الأجل لبناء القدرات وتنميتها من أجل التنفيذ الفعال لبروتوكول ناغويا.	المساعدة في تعزيز الدعم طويل الأجل والقابل للتنبؤ والمنسَّق، والمساهمة في معالجة بعض تحديات القدرات والتمويل التي تعيق التنفيذ الفعال.

[31] تتوفر المزيد من المعلومات والتوصيات ذات الصلة لرصد تقاسم المنافع النقدية وغير النقدية في جداول البيانات الوصفية (https://gbf-indicators.org/).

	إدراج خطط لبناء القدرات في مجال الحصول وتقاسم المنافع تكون محددة التكاليف وذات أولويات واضحة ضمن الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، ومواءمتها مع خطط التمويل الوطنية للتنوع البيولوجي، بما في ذلك الخطط في إطار مبادرات مثل مبادرة تمويل التنوع البيولوجي.	مراعاة خطة عمل بناء القدرات وتنميتها لبروتوكول ناغويا.
الموارد المالية	تعزيز القدرات الوطنية في مجال جمع التمويل، وتطوير المشاريع، والتخطيط المالي، وحشد الموارد. استكشاف نُهُج التمويل المختلط، وتعزيز التمويل المحلي القابل للتنبؤ، مع استكماله بالتمويل الدولي القائم على المشاريع.	تحسين الوصول إلى الدعم المالي وإدارته والحفاظ عليه بمرور الوقت. الحد من الاعتماد على المساعدة القصيرة الأجل القائمة على المشاريع.
نقل التكنولوجيا	تعزيز إدماج الحصول وتقاسم المنافع في التخطيط الوطني للبحوث. التقليل إلى أدنى حد من العوائق المحتملة التي قد تعرقل الاستخدام الفعال للتكنولوجيا، مثل العقبات التي تحول دون اقتناء المعدات العلمية والمواد[32] والمعلومات.	لضمان تحديد نقل التكنولوجيا وتيسيره والتفاوض بشأنه وتنفيذه، مع مراعاة الاحتياجات والظروف والأولويات الوطنية.
نشر المعلومات من خلال غرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع	نشر جميع المعلومات الوطنية المتاحة في غرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع وضمان أن تكون دقيقة وموثوقة ومحدَّثة وفقًا للمادة 14 من البروتوكول.	جعل متطلبات الحصول وتقاسم المنافع أسهل فهمًا واتباعًا بالنسبة للباحثين والشركات. تعزيز الثقة في نظام الرصد المنشأ بموجب البروتوكول. تمكين جمع المعلومات بشأن تقاسم المنافع غير النقدية باستخدام المنهجية العالمية المطوَّرة في سياق الإبلاغ بموجب الإطار العالمي للتنوع البيولوجي كونمينغ–مونتريال.
	نشر المعلومات ذات الصلة في غرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع لدعم بناء القدرات وتنميتها، بما في ذلك المبادرات والموارد، ودراسات الحالة، والدروس المستفادة، وقصص النجاح.	لدعم بناء القدرات وتنميتها من أجل التنفيذ الفعال لبروتوكول ناغويا.
	نشر البروتوكولات المجتمعية في غرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع باعتبارها جزءًا من السجلات الوطنية.	لإضفاء مزيد من الظهور والاعتراف على هذه الوثائق باعتبارها جزءًا من الأطر الوطنية.

[32] وهذا لا يشمل نقل المواد الجينية.

المرفق الثالث

المتطلبات التقديرية من الموارد خارج الميزانية

أُعدّ الجدول أدناه لعرض المتطلبات التقديرية من الموارد خارج الميزانية للأنشطة المطلوبة من الأمانة، كما هو موضح في عناصر مسودة المقرر في القسم الثالث– باء من هذه الوثيقة، وذلك لدعم النظر بها. ولا يُعدّ هذا المرفق جزءًا من مسودة المقرر المقدمة إلى الهيئة الفرعية للتنفيذ من أجل النظر فيها.

متطلبات الموارد خارج الميزانية

(بالدولار الأمريكي)

الفقرة التنفيذية من مسودة المقرر.	*النشاط*	*تكاليف الاجتماع أ*	*سفر الموظفين*	*تكاليف الموظفين ب*	*المجموع الفرعي*	*تكاليف دعم البرنامج (13 بالمائة)*	*المجموع*
بناء القدرات وتنميتها والتوعية.							
4 (أ)	إنتاج مواد اتصال موجَّهة تسلط الضوء على قصص النجاح وأفضل الممارسات، ونشر هذه المعلومات، بما في ذلك من خلال غرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع.	–	27 500	31 500	59 000	7 670	66 670
4 (ب)	عقد حلقات عمل إقليمية للتعلّم من الأقران وتبادل الخبرات لتيسير الحوار، وتقاسم التجارب، وتعزيز أفضل الممارسات بشأن المجالات المحددة في النتائج والرسائل الرئيسية.	279 600	45 000	–	324 600	42 198	366 798
غرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع وتبادل المعلومات.							
10 (أ)	إدارة ومواصلة تطوير.						
(1)	تطوير غرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع، مع مراعاة الأهداف التي حددتها اللجنة الاستشارية غير الرسمية لغرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع.	–	–	162 000	162 000	21 060	183 060
	المجموع				**545 600**	**70 928**	**616 528**

أ/ لا تُطبق باللغة العربية

ب/ يشمل ذلك سفر المشاركين.

الاستشاريون والشركاء والموظفون الإضافيون.